

شكك بعض الطاعنين في «صحيح البخاري» بدعوى أننا لا نستطيع الجزم بأن الكتاب الذي وصلنا منسوباً إلى البخاري هو «صحيح البخاري» نفسه؛ لأنَّ النسخة التي كتبها البخاري بخطه لم تصل إلينا، وربما شكك بعضهم بحقيقة وجود البخاري وصحيحه أصلاً، مستنداً إلى مثل هذا.

وأصل هذه الشبهة موجودٌ قديماً في كلام بعض الزيدية، ثم أعاد إحياءها أحد المستشرقين، وتلقفها فئامٌ من أتباع المدرسة العقلانية المعاصرة<sup>(١)</sup>.

### الرَّدُّ على هذه الشُّبهة من وجوه:

١. أن هذا الكلام بُني على منهج غير صحيح علمياً؛ فليس من شرط إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه وجود نسخة بخطه، هذا الاشتراط من اختراع صاحب هذه الشبهة، ولا اعتبار له في أصول البحث العلمي، فإثبات صحة نسبة كتاب إلى مؤلفه له عدة طرق، لا تقتصر على وجود نسخة بخط المؤلف.

٢. أن الطريق الأساس في نقل الحديث هو الرواية، وقد روى «الصحيح» عن البخاري عشرات الألوف، وبعضهم سمعه من البخاري عدة مرات، ثم سمعه بعد ذلك خلق لا يعلم عددهم إلا الله، حتى اتصل الكتاب بالرواية إلينا، فوجود نسخة بخط البخاري أو عدم وجودها غير مؤثر؛ لأنَّ الرواة قد نقلوا الصحيح عنه بالأسانيد المتصلة بالتواتر.

٣. أنه ورد في كتب التراجم أن النسخة الأصلية للصحيح -التي كتبها البخاري بيده- قد اطلع عليها تلاميذه، ونقلوا نسخهم منها، وبقيت هذه النسخة عند تلميذه محمد بن يوسف الفَرَبْرِي (٣٢٠هـ)، وهو الراوي الأشهر للصحيح، ثم روى «الصحيح» وحدث به من تلك النسخة، حتى اتصلت الرواية إلينا بالنسخ الصحيحة المضبوطة من الكتاب عن أصل البخاري (النسخة الأصلية)، بل إنَّ بعض تلاميذ الفَرَبْرِي قد انتسخ «الصحيح» من تلك النسخة أيضاً، كما فعل المُستَمَلِي (٣٧٦هـ)، والحموي (٣٨١هـ)، فجمعوا في روايتهم للصحيح بين الكتابة والسَّماع.

٤. أن القضية العلمية والمنطقية في إثبات صحة نسبة النصوص إلى أصحابها: هي صفة

(١) انظر: إعلاء البخاري (٥٩-٦٤)، ونسخة البخاري الأصلية ورواياته العلمية (٣٢٤-٣٤٥).

نقل النَّصِّ، وهل تمَّ نقله على وجه صحيح منضبط موثوق أم لا؟ وليست القضية في طريقة النقل: هل هي بالكتابة أم بالسماع؟ فهذه الطرق مجرد أوعية لنقل النَّصِّ، وليست هي النَّصُّ المنقول نفسه، وكثير من المعارف والعلوم المنقولة لا يجادل أحد في صحتها وثبوتها، مع عدم وجود أصولٍ خطِّيةٍ لها؛ لحصول الثقة بالمنقول.

أمَّا طرق حفظ المنقول وأوعيته فهي تتغيَّر بتغيُّر الأزمنة، ولا يؤثر تغيُّرها في المنقول إذا كان النقل على وجه صحيح موثوق.

٥. أن ما وصلنا من نسخ «الصحيح» أكبر دليل على ثبوت نسبة الكتاب إلى البخاري؛ فمع كثرة رواته وتعدُّد نسخه إلا أنها اتفقت على نقل الكتاب على صورة واحدة، إلا في أشياء سيرة لا تؤثر؛ كالتقديم والتأخير في مواضع محدودة.

٦. أن نقول أهل العلم عن «صحيح البخاري» أكثر من أن تُحصى، واتفاق هذه النقول وعدم تعارضها - مع تباعد الأزمنة والأمكنة - دليل دامغ على أنها ترجع إلى أصل واحد ثابت.

٧. أن التشكيك في «صحيح البخاري» بهذه الحجة يفضي إلى التشكيك في عامة الكتب المتقدمة وغيرها؛ فوجود نسخ خطِّية للكتب بخطوط مؤلفيها أمرٌ عزيزٌ جداً.

٨. أن صاحب هذه الدَّعوى لا يستطيع طردها؛ فهو لا محالة يعتمد على كتب ومصادر لا وجود لأصولها الخطِّية التي كُتبت بخطوط مؤلفيها.

٩. أن طرد هذا الاعتراض يقتضي القدح في القرآن الكريم؛ فلا وجود اليوم للصُّحف الأصول المكتوبة بخطوط كتَّاب الوحي وبإملاء النبي ﷺ؛ لأنَّ الأمة قد استغنت عن هذه الأصول بما نُسخ ونُقِل عنها، وبما حفظه الصحابة رضي الله عنهم ووعوه في صدورهم من كتاب الله.

